موجز CCO عن التجارة

مكتب تنسيق الكومسيك
مايو 2024

نبذة عن التعاون التجاري

1. مقدمة

يعتبر تعزيز التجارة الدولية أمر حيوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستويات المعيشة والاستثمارات وفرص العمل. يبلغ حجم التجارة العالمية حوالي 50 تريليون دولار أمريكي، حيث تساهم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة m كمنتجين (مصدرين) و 9.7% كمستهلكين (مستوردين)، وفقا لتوقعات SESRIC الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2023. وهذا يؤكد أهمية قيام البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتعزيز وتحصين قدراتها تدريجيا لتعزيز قدرتها التنافسية على الساحة العالمية.

يعمل نظام البنية التحتية للجودة QI، كمحرك رئيسي لتعزيز معايير المنتجات والخدمات على المستوى الوطني. يعد نظام البنية التحتية للجودة أحد المحفزات لتحسين جودة المنتجات والخدمات على المستوى الوطني. ويشير بشكل عام إلى الإطار القانوني والمؤسسي للبلد الذي يدعم جودة السلع والخدمات. ويتضمن معايير الجودة الوطني التي تعمل بشكلٍ صحيحٍ، التعاون بين القطاعين العام والخاص عبر ركائز الجودة: المعايير، وتقييم المطابقة، والاعتماد، والقياس.

باعتباره جانباً مهماً من جوانب تحسين الجودة، فإن علم القياس هو علم القياس الذي يشمل التحديدات التجريبية والنظرية عند أي مستوى من عدم اليقين في أي مجال من مجالات العلوم والتكنولوجيا. يعتمد نجاح الاقتصادات الوطنية على القدرة على تصنيع وتجارة المنتجات والمكونات المصنعة والمختبرة ذات الجودة العالية. فهو يلعب دوراً حاسماً في ضمان دقة القياسات وموثوقيتها واتساقها، والتي تعد ضرورية لتطوير المنتجات والتصنيع وضمان الجودة. بالإضافة إلى جوانبه الفنية، يؤثر علم القياس على الأنشطة الاقتصادية من خلال تمكين التجارة العادلة، وضمان الامتثال التنظيمي، وتشجيع الابتكار من خلال بيانات دقيقة وموثوقة.

في التجارة الدولية، يعد ضمان الجودة والقياس ضروريان لضمان الالتزام بالمعايير العالمية، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لدخول الأسواق والنجاح. فهي تعمل على تبسيط الامتثال، والحد من النزاعات التجارية وإزالة الحواجز الفنية، وبالتالي تعزيز التدفقات التجارية الأكثر سلاسة. وفي هذا النطاق، تشكل هذه الأنظمة العمود الفقري الفني للاتفاقيات التجارية، مما يحافظ على جودة السلع المتبادلة عالمياً.

وفي هذا الإطار، خصصت مجموعة عمل الكومسيك التجارية TWG اجتماعيها الثاني والعشرين والثالث والعشرين لموضوع "تحسين البنية التحتية للجودة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" مع التركيز بشكل خاص على مجال القياس.

2. التعاون التجاري في إطار الكومسيك

أ) الاجتماعان الثاني والعشرون والثالث والعشرون لمجموعة الكومسيك للعمل التجاري

انعقد الاجتماع الثاني والعشرون لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون التجاري في 6 مايو 2024 تحت شعار "تحسين البنية التحتية للجودة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". خلال الاجتماع، تمت مناقشة المسودة الأولى للدليل الخاص بهذا الموضوع، والذي سيساهم في جهود البلدان الأعضاء لتعزيز تحسين البنية التحتية للجودة، وخاصة في مجال القياس في بلدانهم.

علاوة على ذلك، تم خلال الاجتماع تبادل تجارب البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية ووجهات نظرها فيما يتعلق بتحسين البنية التحتية للجودة الخاص بالقياس مع المشاركين. سيتم تقديم النسخة النهائية من الدليل إلى الاجتماع الثالث والعشرين لمجموعة العمل التجاري TWG المقرر عقده في سبتمبر 2024.

جميع الوثائق المُعدة لاجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت (www.comcec.org).

ب) المشاريع والبرامج المهمة

I) نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)

منذ إنشاء الكومسيك، كانت التجارة من أهم مجالات التعاون. من أجل تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الإسلامية، أطلقت الكومسيك العديد من البرامج والمشاريع لتحقيق هذا الهدف. يعد نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الإسلامية (TPS-OIC) أحد أهم مشاريع الكومسيك لتعزيز التجارة البينية في منظمة الدول الإسلامية.

يستند نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC إلى ثلاثة اتفاقيات، هي الاتفاقية الإطارية، والبروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية PRETAS، وقواعد المنشأ. تم الانتهاء من الأساس القانوني لنظام TPS-OIC في عام 2011 وتم الوصول إلى العدد المطلوب من الدول الأعضاء لتفعيل النظام بحلول نهاية عام 2014. هذه الدول هي بنغلاديش وإيران والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وتركيا والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان.

بالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورة الكومسيك الوزارية السابعة والثلاثين، واجتماع لجنة المفاوضات التجارية المنعقد في يونيو 2021 بشأن تحديد الأول من يوليو 2022 موعداً نهائياً لتفعيل النظام؛ طلبت لجنة المتابعة الثامنة والثلاثين من الدول المشاركة الإسراع في استكمال إجراءاتها الداخلية والاستعدادات الأخرى حتى ذلك التاريخ.

قام مكتب تنسيق الكومسيك CCO، بصفته الأمانة المشتركة للجنة التفاوض التجاري، بتعميم الوثائق ذات الصلة (قوائم الهيئات المخولة، وعيناتها من الطوابع والإشارات، وقوائم الامتيازات) للدول المشاركة الأخرى من خلال القنوات الدبلوماسية. وهكذا، مع استكمال الترتيبات المذكورة أعلاه وفقا للأحكام ذات الصلة، بدأ التنفيذ الكامل للتجارة التفضيلية وأصبح النظام قيد التشغيل اعتبارا من 1 يوليو 2022.

وفي هذا الإطار، وترحيباً بتفعيل النظام، طلبت دورتا الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثون والتاسعة والثلاثون من الدول المشاركة، التي لم تقم بذلك بعد، استكمال إجراءاتها الداخلية، ودعتا البلدان الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية مع منظمة التعاون الإسلامي، إلى القيام بذلك في أقرب وقتٍ ممكنٍ واستكمال الإجراءات الأخرى للانضمام إلى النظام.

وقدم مجلس التعاون الخليجي أيضاً أحدث قوائم الامتيازات الخاصة به إلى لجنة التفاوض التجاري TNC نيابة عن البلدان الأعضاء الستة وهي: البحرين، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، وعمان.

وتأكيداً على الدور الهام الذي تلعبه لجنة التفاوض التجاري TNC في النظر في القضايا التي تمت مواجهتها في تنفيذ نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC، وكذلك مناقشة خارطة الطريق للفترة المقبلة؛ دعت دورة الكومسيك التاسعة والثلاثون الدول المشاركة في نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC إلى المشاركة بنشاط في اجتماعات لجنة التفاوض التجاري TNC في الفترة القادمة، وتقديم التقارير عن حالة التنفيذ في بلدانهم إلى أمانة لجنة التفاوض التجاري بانتظام.

علاوة على ذلك، رحبت دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثون بعقد اجتماع إفطار وزاري على هامش دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين، حيث ناقش الوزراء ورؤساء الوفود المحترمون القضايا المتعلقة بجدول أعمال التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC.

كما أعربت الدورة عن تقديرها للجمهورية التركية لتطوعها واستضافتها الجولة الثالثة للجنة التفاوض التجاري على المستوى الوزاري في شكل مفتوح في عام 2024، وطلبت من جميع البلدان الأعضاء المشاركة بنشاط في هذا الحدث المهم. وتماشياً مع القرار ذي الصلة، سيتم عقد اجتماع وزاري للجولة الثالثة من لجنة التفاوض التجاري، على المستوى الوزاري، في الفترة (10-11) يونيو 2024 في إسطنبول.

II. مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي

مراكز التحكيم هي الآليات الرئيسية لتسوية النزاعات في التجارة الدولية. نظراً لتأثيرها الإيجابي في تعزيز التجارة الدولية وأهميتها في ظل العدد الكبير من القضايا وانتشارها الواسع، تم إنشاء عدد من مراكز التحكيم الإقليمية والدولية.

اقترح فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، إنشاء مركز تحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خلال القمة الإسلامية الثالثة عشرة المنعقدة في (10-15) أبريل 2016 في إسطنبول، تركيا.

تمت المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي من قبل البرلمان التركي، ووقعها فخامة الرئيس أردوغان في 18 يناير 2020.

تم إنشاء مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي OIC-AC بجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCIA التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا TOBB في نوفمبر 2021، في إسطنبول.

رحبت دورة الكومسيك السابعة والثلاثون، بتفعيل مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول. بناء عليه، بدأ المركز نشاطه أواخر عام 2022، مباشرة بعد تكليف الأمين العام والأمين العام المساعد والخبراء والموظفين المعنيين.

الهدف من المركز هو تسهيل تسوية النزاعات التجارية والاستثمارية التي تشمل أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أو مؤسسات القطاع الخاص، من خلال الاعتراف بقواعد التحكيم التقليدية وقواعد الشريعة الإسلامية والآليات البديلة لتسوية المنازعات. في هذا الصدد، يكرس المركز جهوده لتعزيز التنمية الاقتصادية داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير منصة لتسوية النزاعات بشكل فعال للبلدان والشركات والأفراد ليس فقط داخل العضوية، ولكن كذلك، في جميع أنحاء العالم.

علاوة على ذلك، دعت دورتا الكومسيك الثامنة والثلاثون والتاسعة والثلاثون، البلدان الأعضاء إلى تشجيع مؤسساتها ذات الصلة على المشاركة بنشاط في أنشطة مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، بهدف الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى هامش دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين، تم تنظيم حلقة نقاش حول الآليات العالمية البديلة لتسوية المنازعات في 5 ديسمبر 2023 من قبل مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي.

3- برنامج الكومسيك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

نظراً إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي من حيث الإنتاج والاستثمار والتوظيف والنمو؛ طلبت دورة الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثون من مكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون مع الدول الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، البدء في إجراء دراسات فنية حول تطوير برنامج جيد التصميم للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن إلى لجنة المتابعة التاسعة والثلاثين ودورة الكومسيك التاسعة والثلاثين.

علاوة على ذلك، وبالإشارة إلى القرار ذي الصلة الصادر عن دورة الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثين؛ طلبت لجنة متابعة الكومسيك من مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، إتمام التحضيرات الفنية من خلال عدة أمور، منها، إجراء دراسات استقصائية للحصول على الآراء حول احتياجات وتوقعات البلدان الأعضاء، وتنظيم اجتماعات فنية بهدف إطلاق البرنامج خلال دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين.

بموجب القرارات المذكورة أعلاه، تم إجراء مسح، إلى جانب بحث شامل بمساهمة البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

انعقد الاجتماع الفني الأول لبرنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة في 11 أكتوبر 2023 افتراضياً، وانعقد الاجتماع الفني الثاني بشكلٍ افتراضيٍ في 15 نوفمبر 2023. في هذا الاجتماع، تم الانتهاء من الوثائق ذات الصلة لبرنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

وفي نطاق البرنامج، تم تحديد المجالات المواضيعية المحتملة مثل بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز التجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وآلية شبكة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، تم تحديد أدوات التنفيذ الممكنة للبرنامج، مثل تبادل الخبرات المواضيعية، وتطوير استخدام آليات التعامل بين الشركات (B2Bs)، واستكشاف الأدوات الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، تم عقد اجتماع فني رفيع المستوى بمشاركة رؤساء المؤسسات العامة ذات الصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء على هامش دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين.

في نطاق هذا الاجتماع، تمت صياغة العديد من التوصيات المتعلقة ببرنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة. أحاطت دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثون علماً مع التقدير، بتوصيات الاجتماع رفيع المستوى، ودعت البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المشاركة بنشاط في الأنشطة التي ستجرى في إطار البرنامج.

3. أدوات الدعم المالي للكومسيك

A. آلية تمويل مشاريع الكومسيك

تمويل مشروع الكومسيك (CPF) هو الأداة الهامة الأخرى للاستراتيجية. يجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع، التعاون بين الدول الأعضاء، ويجب تصميمها وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في القطاع التجاري. تلعب المشاريع أيضًا أدوارًا مهمة في تحقيق توصيات السياسة التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل السياحة.

في عام 2024، تم اختيار المشاريع الخمسة التالية لدعمها:

ستنفذ بنغلاديش مشروعاً بعنوان "تعزيز قطاع التجارة الإلكترونية عبر الحدود في بنغلاديش من خلال تعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين". سيتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة التجارة ومعهد التجارة الخارجية في بنغلاديش بالشراكة مع ماليزيا.

الغرض الرئيسي من هذا المشروع هو توسيع التجارة الدولية لبنغلاديش من خلال دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة بالسوق العالمية من خلال التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وفي نطاق المشروع، سيتم إجراء زيارة دراسية إلى ماليزيا من أجل تبادل المعرفة والخبرة في قطاع التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وبعد ذلك، سيتم تنظيم نشاط تدريبي في بنغلاديش.

سيتم تنفيذ مشروع "تطوير معلومات المنتجات وتحديد النقاط الحرجة الحلال" من قبل وزارة التجارة الإندونيسية مع أربع دول شريكة، هي ماليزيا وبروناي دار السلام وتركيا والإمارات العربية المتحدة ومؤسسة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، ومعهد المواصفات SMIIC. يهدف المشروع إلى تحسين فهم وتطبيق مبادئ وممارسات الحلال في صناعة الأغذية. وفي إطار هذا المشروع، سيتم إجراء زيارة دراسية إلى تركيا وتنظيم نشاط تدريبي.

ستقوم سورينام بتنفيذ مشروع "زيادة تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورينام وغيانا" بالشراكة مع غيانا وتركيا. يتضمن المشروع توفير التدريب لموظفي وزارة الشؤون الاقتصادية في سورينام. ويهدف إلى ضمان توسعات السوق من خلال دعم رواد الأعمال في سورينام وغيانا.

ستقوم تركيا بتنفيذ مشروع "برنامج تدريب المنطقة الحرة لتدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة". وسيتم تنفيذ هذا المشروع مع خمس دول شريكة وهي إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وماليزيا. وفي إطار هذا المشروع، سيتم إجراء زيارتين دراسيتين إلى إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، وسيتم تنظيم نشاط تدريبي مع الدول الشريكة. الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تعزيز القدرة التنافسية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من مزايا المنطقة الحرة.

وأخيرا، ستنفذ أوغندا مشروعاً بعنوان "تعزيز الحكم الرشيد والقدرات الفنية للشركات الصغيرة والمتوسطة للقضاء على الأنشطة غير الرسمية في هذا القطاع". سيتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة التجارة والصناعة والتعاونيات في أوغندا. سيتم إجراء دورتين تدريبيتين في مدن مختلفة في أوغندا لضمان إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز مهارات الموظفين المعنيين من التعاونيات وجمعيات الأعمال والمؤسسات العامة ذات الصلة.